

الاسم: علي ميزان الحقّ

المؤلف: الشيخ محمّد كوزل الأمدى

الموضوع: حديث وتاريخ

الناشر: المعاونة الثقافية للمجمع العالمى لأهل البيت (عليهم السلام)

الطبعة: الثانية

المطبعة: ليلى

الكمية: ٣٠٠٠

تاريخ النشر: ١٤٢٦ هـ

ISBN: - - -

حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمجمع العالمى لأهل البيت (عليهم السلام)

www.ahl-ul-bait.org

الإمامُ عليٌّ ميزانُ الحقِّ

عليّ (عليه السلام) ميزانُ الحقِّ

تأليف

محمدٌ كوزل الأمدى

كلمة المجمع

إنّ تراث أهل البيت (عليهم السلام) الذي اختزنته مدرستهم وحفظه من الضياع أتباعهم يعبر عن مدرسة جامعة لشتى فروع المعرفة الإسلامية. وقد استطاعت هذه المدرسة أن تربي النفوس المستعدة للاعتراف من هذا المعين، وتقدّم للأمة الإسلامية كبار العلماء المحنّين لخطى أهل البيت (عليهم السلام) الرسالية، مستوعبين إثارات وأسئلة شتى المذاهب والاتجاهات الفكرية من داخل الحاضرة الإسلامية وخارجها، مقدّمين لها أمتن الأجوبة والحلول على مدى القرون المتتالية.

وقد بادر المجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام) - منطلقاً من مسؤولياته التي أخذها على عاتقه - للدفاع عن حريم الرسالة وحقائقها التي ضبّب عليها أرباب الفرق والمذاهب وأصحاب الاتجاهات المناوئة للإسلام، مقتفياً خطى أهل البيت (عليهم السلام) وأتباع مدرستهم الرشيدة التي حرصت في الرد على التحديات المستمرة، وحاولت أن تبقى على الدوام في خطّ المواجهة وبالمستوى المطلوب في كلّ عصر.

إنّ التجارب التي تختزنها كتب علماء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) في هذا المضمار فريدة في نوعها ; لأنها ذات رصيد علمي يحتكم إلى العقل والبرهان ويتجنّب الهوى والتعصب المذموم، ويخاطب العلماء والمفكرين من ذوي الاختصاص خطاباً يستسيغه العقل وتتقبله الفطرة السليمة.

وقد حاول المجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام) أن يقدم لطلاب الحقيقة مرحلة جديدة من هذه التجارب الغنيّة من خلال مجموعة من البحوث والمؤلفات التي يقوم بتصنيفها مؤلفون معاصرون من المنتمين لمدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، أو من الذين أنعم الله عليهم بالإلتحاق بهذه المدرسة الشريفة، فضلاً عن قيام المجمع بنشر وتحقيق ما يتوخى فيه الفائدة من مؤلفات علماء الشيعة الأعلام من القدامى أيضاً لتكون هذه المؤلفات منهلاً عذباً للنفوس الطالبة للحق، لتنتفتح على الحقائق التي تقدّمها مدرسة أهل البيت الرسالية للعالم أجمع، في عصر تتكامل فيه العقول وتتواصل النفوس والأرواح بشكل سريع وفريد.

ونتقدم بالشكر الجزيل لسماحة الأستاذ الشيخ محمدّ غوزل الأمدي لتأليفه هذا الكتاب القيم ولكل الإخوة الذين ساهموا في اخراجه.

وكلنا أمل ورجاء بأن نكون قد قدّمنا ما استطعنا من جهد أداءً لبعض ما علينا تجاه رسالة ربّنا العظيم الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدين كلّه وكفى بالله شهيداً.

المجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام)
المعاونية الثقافية

مقدمه المؤلف

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين ، والسلام على أصحابه المتّقين المخلصين .

إنّ أهل التحقيق يواجهون في طريقهم عدّة طوائف من الذين ينتسبون إلى الإسلام ؛ فبينهم طائفة قد أغلقوا على أنفسهم جميع الأبواب ، وقالوا : إنّ الحقّ هو ما ألفينا عليه آباءنا وأسلافنا ، وليس لهم أيّ قصد في تتبّع الحقيقة والحصول عليها . فهذه الطائفة كالبهائم ، ليست لها أيّة قيمة في عالم الأفكار والحقائق .

وطائفة منهم فتحوا لأنفسهم الأبواب المأنوسة لهم ، وأغلقوا عليها غيرها ، فاكتفوا بما وجدوا عليه أسلافهم . فهذه الطائفة على صنفين :

الصنف الأوّل : هم الذين غلبهم الشيطان فوسوس إليهم : أن ما ورثتم من أسلافكم هو الحقّ ، لا غير . فانخدعوا بهذه الوسوسة ، وظنّوا أنّ التعصّب لذلك حماسة دينيّة ، فقاموا بالدفاع عنه وطرح جميع ما خالفه من دون أن يكون في أيديهم أيّ سند من الشارع ، فأغلقوا بذلك جميع الطّرق الموصلة إلى الحقيقة أمامهم . ولا يعلم هؤلاء المساكين أنّ التعصّب في مسألة لم تكن عليها حجّة شرعية ليست حماسة دينية ، بل حميّة جاهلية ، وحماقة نفسانية .

والصنف الثاني : هم الذين ليس لهم أيّ هدف لإحقاق الحقّ وكشف القناع عن الواقع ، وكان جميع همومهم في أن يطير صيتهم بين الناس ، ويشتهر أمرهم بين العوامّ من بني قومهم ، ويقولوا فيه : إنّ فلاناً كان أعلم المدافعين وأقواهم . فهذه الطائفة وإن كانوا قد زعموا أنّهم فتحوا لأنفسهم الأبواب الأخرى غير الباب الموروث ، إلاّ أنّهم بسبب وضعهم للأغشية على أعينهم غير قادرين على رؤية الحقائق؛ فإنّهم عزموا على أنفسهم في بادئ الأمر أن لا يقبلوا إلاّ ما وافق آراءهم .

والطائفة الأخيرة هم الذين فتحوا أعينهم ، وأطلقوا مشاعرهم ، وعزموا على التحرّر من نير العصبية والتقليد الأعمى ، وأرادوا أن يفتحوا أمامهم جميع أبواب ما يحتمل أن يوصلهم إلى هدفهم ، ويطلعهم على ضالتهم . فكان جميع أمل الأمة الإسلامية في هذه الطائفة .

ولكن قد أُلقيت في طريق هذه الطائفة الحرّة عقبة جدية ومشكلة أساسية ، وذلك أنّهم عندما يحاورون أية فرقة من فرق المسلمين يواجهون لديها مقداراً كبيراً من الأخبار ، مروية عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) ، مؤيدة لآرائها ، وصحيحة من طرقها ، ومنافية تمام المنافاة لما كان عند الفرقة الأخرى من الأخبار التي تدّعي هي بدورها صحتها أيضاً . والحال أنّه لا يشكّ أحد في أنّ الحقّ واحد ، لا يتعدد ، وأنّ اجتماع الضدين كاجتماع النقيضين محال ، ممّا يخبر عن حتمية كذب طائفة من تلك الأخبار ووضعها من قبل المنافقين الذين لا يعرفهم أصحابها ; فيرونهم من النُفأة ، ويعتمدون على رواياتهم ، من دون أن يعلموا بواقعهم وهويّتهم .

وهذا يدلّ على أنّ هناك باباً مغلقاً أمام المسلمين ، لا يمكن لفرقة أن تفتحها بمفتاحها الخاصّ ، بل يحتاج فتحه إلى مفتاح يتفق عليه الجميع ويرتضوا به . ولأجل ذلك عازمت أن أحمل عبء ذلك على عاتقي ، وأهيئ لهذه الطائفة ذلك المفتاح المشترك ، وأزيل عن طريقهم مؤذيات السفر ، فأقدم إليهم كتابي هذا ، نتيجة لمشقات ومتاعب كثيرة ، عسى أن يفتح الله أمامهم بوسيلته أبواباً أخرى ، ويجعله لهم ميزاناً ومصباحاً يستضيئون به في محالك الطرق .

فأقول : لا شكّ في أنّ معرفة الدّين الإلهي متوقفة على معرفة الذين جاءوا به ، فالإنسان تابع في دينه لمن اقتبسه منه ; فإن أخذ دينه من المؤمنين فيكون تابعاً لهم ، وإن أخذ من المنافقين ومرضى القلوب فهو تابع لهم ، وإن خيّل له أنّه تابع لدين الله الأصيل .

ولذا يكون البحث في ميزان الحقّ بحثاً عن معرفة أهل الحقّ وعلامات حقيّتهم ومعرفة أهل الباطل وأمارات بطلانهم وضلالتهم . وقد تكلم علماء الحديث في ذلك ، وجعلوه مورداً للبحث والاهتمام ، وذكروا شروطاً لتمييز المقبول من غيره ، مثل : العدالة والضبط وغيرهما ، إلا أنّهم غفلوا عمّا هو أهمّ من جميع ذلك ؛ غفلوا عن شرط نصّ الله تبارك وتعالى على اعتباره ، فكانت نتيجة ذلك الحكم على أشخاص بالضعف وعدم الوثاقة بمحض جرحه من قبل بعض أئمّة الجرح والتعديل ، فمثلاً : إذا حكم أحمد بن حنبل أو يحيى بن معين أو ابن أبي حاتم أو غيرهم بضعف راوٍ يكون ذلك سبباً لسقوط مروياته عن درجة الاعتبار . ولكن مع الأسف ترى الذين حكم الله عزّوجلّ بنفاقهم وعداوتهم له تبارك وتعالى على لسان نبيّه (صلى الله عليه وآله) غير ساقطين عن درجة الاعتبار ، بل جعلت مروياتهم أساساً وسنةً يُتديّن بها ! ممّا كان سبباً لاشتباه الحقّ بالباطل ، ووقوع المسلمين في اللبس والحيرة بالنسبة للإسلام الحقيقي .

ولذلك يدور كلامنا في هذا الكتاب حول أهمّ ميزان للحقّ والحقيقة ، وبما أنّ لكلّ طائفة وجهةً وتأويلاً حول كلّ آية من القرآن ، فلا يمكن أن يُجعل حجّة لإحدى الفرق على الأخرى في المقام ، فأستدلّ فيه بما اتفق عليه الفريقان ؛ من سنة النبيّ (صلى الله عليه وآله) ، وأقتصر على ما ورد من طريق أهل السنة ، ولا أتعرض لما رواه الشيعة في كتبهم ؛ كي لا تكون الإطالة سبباً للملل والسامة ، وأعرضها ضمن فصول ، وأبتدئ في كلّ فصل بما اعترف بصحّته من قبل أهل السنة ، ثم أقوم بعرض ما ورد في المسألة من الآثار ؛ ممّا يصلح لتأييد ذلك . وعندما أقف على حديث رويّ من عدّة طرق ، أذكرها ؛ لأنّ كثرة الطرق لحديث ، تكون سبباً - على الأقلّ - للقول بحسنه عند الجميع ، فإنّ تعاضد الطرق يكون موجباً لقوّة درجة الحديث .

فائدة في معرفة الرموز والمصطلحات

ولأجل التسهيل على القارئ الكريم والتجنّب من التطويل كنت - حسب الإمكان - أدمج الروايات المتماثلة بعضها في بعض ، وأستفيد من الرموز بصورة مستمرة ، وذلك كالتالي :

(ح) للانتقال من طريق إلى آخر ، هذا بعد التوقف على اسم أول شخص من الأشخاص المشتركين في السند . و (ثنا) لقول الراوي : حدثنا ، و (أنا) لأخبرنا ، و (نا) لأنبأنا ، و (ثني) لحدثني ، و (أي) لأخبرني .

وقد كان عادة بعض الحفاظ - للفرار من تهمة التدليس - تكرار لفظة « قال » حين الإسناد ، مثلاً : يقول النسائي : أخبرنا محمد بن المثنى ، قال : حدثني يحيى ابن حماد ، قال : حدثنا أبو عوانة . فأختصره بهذا الشكل : [النسائي] : أنا محمد ابن المثنى ، ثني يحيى بن حماد ، ثنا أبو عوانة ، مكتفياً بالرّمز مع حذف لفظة « قال » ، وإن كنت قد تمّيت أن أرمز لها أيضاً ، إلا أن هذه الفكرة ، كانت قد بدت لي بعد أن وصلت في الكتاب إلى نصفه ، أو أكثر ، وكثرة المصادر وتراكم الأعمال منعتني من الرجوع والنظر في المصادر ، وتمييز المزبور من غيره مرة أخرى .

و (عب) لعبد الرزاق ، و (حم) لأحمد بن حنبل ، و (ش) لابن أبي شيبة ، و (سع) لابن سعد ، و (خ) للبخاري ، و (م) لمسلم ، و (د) لأبي داود ، و (ت) للترمذي ، و (ن) للنسائي ، و (جه) لابن ماجة ، و (بذ) للبلاذري ، و (يا) للرويانى ، و (يع) لأبي يعلى ، و (ط) للطبراني ، و (بز) للبخاري ، و (عم) لعبد الله بن أحمد ، و (شا) لأبي بكر الشافعي ، و (حب) لابن حبان ، و (ج) لابن جرير ، و (آج) للأجري ، و (عد) لابن عدي ، و (يم) لأبي نعيم ، و (عق) للعقيلي ، و (بك) لابن أخي تبوك ، و (قع) للقطيعي ، و (غ) للبعوي ، و (ثم) للهيثم بن كليب الشاشي ، و (ده) لابن مندة ، و (لي) للإسماعيلي و (قط) للدارقطني ، و (ك) للحاكم ، و (خط) للخطيب ، و (أع) لابن الأعرابي ، و (ق) للبيهقي ، و (ض) للضياء المقدسي ، و (ثع) للثعلبي ، و (دي) للواحدي ، و (كمر) لابن عساكر ، و (مغ) لابن المغازلي ، و (حس) للحاكم الحسكاني ، و (مي) للموفق بن أحمد الخوارزمي ، و (ني) للحموي .

وعندما أرى أن بعض متأخري المحدثين - كابن عساكر - يخرج الحديث بأسانيد متعدّدة ؛ فإن كان قد أخرج واحداً منها من طريق أحد أئمة الحديث القدماء - كأبي يعلى ، مثلاً - فسأذكر رمزه لتمييزه من الطرق الأخرى .

وإذا وقف القارئ في العبارة على مثل : [أهل بيتي ، ن] فمعناه أن ما بين المعقوفتين زيادة من النسائي أو غيره ؛ ممن أتى برمزه بعد الزيادة . وإذا وقف على مثل : الأعمش عن

- ك : ثنا - حبيب ، فالمقصود أنّ الحاكم أو غيره ؛ ممّن أضع رمزه فُبيل العبارة الواقعة بين الشارحتين قال بدل [عن] : [حدثنا] . والبقية بهذا المنوال .

هذا ، إذا لم يكن التفاوت بين الألفاظ بنحو كبير ، و إلا فأذكر لفظ كلّ واحد على حدة . وأحياناً عندما أرى أنّ التفاوت بصورة طفيفة ؛ بحيث لا يكون سبباً لتغيير مفاد الكلام كأن جاء في لفظ أحمد : « وقال » وفي لفظ الأجرى : « فقال » ، فأكتفي بلفظ من كان أدقّ ، من دون إشارة إلى ذلك التفاوت اليسير ؛ تحاشياً للتشويش .

والغرض من اختيار هذا الأسلوب الذي قد يكون موجباً لشيء من الصعوبة والغموض على القارئ هو أن يكون الكتاب حاوياً لألفاظ جميع أئمة الحديث مع رعاية التقليل من حجم الكتاب ما أمكن .

وأرجو من الله - عزّوجلّ - أن يوفّقني للمزيد ممّا يحبّ ويرضى ، ويجعل كتابي هذا وسيلة القرب إليه ، وينفع به المسلمين ، ويطلّعي ويطلّعهم على الحقيقة في كلّ مقام ، وعليه الاتّكال ، وبه الاعتماد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

محمد كوزل الأمدي

التمهيد: هل معرفة الصّحابة وتمييزهم بحاجة إلى ميزان ، أم لا ؟

التمهيد

هل معرفة الصّحابة وتمييزهم بحاجة إلى ميزان ، أم لا ؟

فقد قال أهل السنّة والجماعة بعدم الحاجة إلى ذلك ، وأن جميع الصّحابة من أهل

العدالة . واستدلوا على مدّعاهم ببعض الآيات من الكتاب الكريم.

فمنها : قول الله تبارك وتعالى : (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ
بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ
الْعَظِيمُ) (١).

بتقريب : أن لفظة « من » في الآية لبيان الجنس ، أي رضي الله عن السابقين الأولين
من هذا الجنس ، فرضا الله عنهم دالّ على عدالتهم ; لأنهم لو لم يكونوا عدولاً فكيف يرضى
الله عنهم ؟ وأنّ المراد بالسبق في الآية ; إمّا السبق إلى الإيمان ، أو السبق إلى الهجرة
والنصرة . وأن المراد بالسابقين ; إمّا مَنْ آمن في أوائل الدعوة ، أو أهل بيعة العقبة ، أو أهل
بدر ، أو أهل بيعة الرضوان . ولكلّ قول منها قائل .

وأجيب أولاً : بعدم تسليم القول ببيان لفظية « من » ، وأنها في الآية للتبويض . بل حتى لو
سلمنا بكونها لبيان الجنس فالتوصيف بالسبق والأولية يُبعض ذلك الجنس ، وأنّ المراد
بالسبق هو السبق إلى الشهادة ، فيكون المعنى : رضي الله عن خصوص السابقين الأولين
إلى الشهادة من هذا الجنس .

وثانياً : لو سلمنا أنها لبيان الجنس وأنّ الله قد رضي عن ذلك الجنس فلا نسلم أنّ رضاه
كان على إطلاقه ، بل نقول : إنّ رضا الله في الآية مشروط ببقائهم على عهد الله وعدم
انحرافهم عن سبيله إلى آخر حياتهم ; لأننا نعلم بارتداد بعض السابقين الأولين عن الإسلام ،
حتى في حياة النبيّ (صلى الله عليه وآله) ، فمثلاً : عبد الله بن جحش كان من السابقين في الهجرة
إلى الحبشة ، ومع ذلك ارتدّ عن الإسلام والتحق بالنصرانية ، وعبد الله بن سعد بن أبي
سرح الذي كان يكتب الوحي ارتدّ عن الإسلام ، ورجع إلى مشركي قريش يستهزئ بالله
ورسوله (صلى الله عليه وآله) ، فأهدر دمه ، وأخفاه عثمان بن عفان ، ثم ألحّ على النبيّ (صلى الله عليه
وآله) في عفوه ، ورجال بن عنفوة بن نهشل ارتدّ عن الإسلام وشارك مسيلمة الكذاب في
عداوة الإسلام . فهذا أدلّ دليل على أنّ رضا الله عنهم لم يكن على إطلاقه ، بل كان مقيداً
باستمرار الاستقامة .

وثالثاً : أنّ الآية لا تدلّ على أنّهم صاروا بسبب ذلك معصومين من الذنوب ; بحيث لا
يمكن أن يصدر منهم ما يزيل العدالة ، كلا ، لا دليل على ذلك ; لا في الكتاب ولا في السنّة ،
بل على العكس من ذلك ، وردت آثار متواترة عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) أنّه تنبأ بارتداد

جماعة كبيرة من أصحابه بعده . حتى جاء في ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة : أنه (صلى الله عليه وآله) قال : « ... فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم » .^(٢)

ولا منافاة بين رضا الله عن أحد إذا حصلت منه موجبات ذلك ، وبين سخطه عليه وحبط جميع أعماله وإبطال جميع آثارها التي من بينها رضا الله تعالى إذا صدر منه ما يستوجب ذلك ، كما لا منافاة بين الإيمان الذي يستحق المرء بسببه الرضا من الله ، وبين الارتداد الذي يستوجب سخط الله وحبط أعمال صاحبه ، ولا وجود للارتداد من دون وجود الإيمان .

فإن قلت : نحن نسلم بورود آثار متواترة في ارتداد أناس بعد النبي (صلى الله عليه وآله) ، إلا أننا لا نقبل أنهم كانوا من الصحابة ، بل هؤلاء الذين أخبر النبي (صلى الله عليه وآله) بارتدادهم هم الذين قاتلهم الخليفة الأول من أهل الردة ؛ من الذين قالوا: آمنا، بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم . ويشعر بذلك قول النبي (صلى الله عليه وآله) في بعض تلك الروايات : « أصحابي أصحابي » . فلو كان المراد بذلك أصحابه لما قال أصحابي .

قلت : إن الادعاء بأن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يقصد الصحابة بتلك الآثار مخالف لقوله صلوات الله عليه وآله ؛ فإنه قال بأن هؤلاء المرتدين يكونون من أصحابه ، كما جاء في روايات كل من : عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وأبي سعيد الخدري وحذيفة وأبي هريرة و أبي الدرداء وأنس بن مالك وأبي موسى الأشعري وأبي بكره وسمرة بن جندب وأم سلمة ؛ فإن المذكور في رواياتهم لفظ « أصحابي » .

وأما روايات عائشة وأسماء وإحدى روايات أنس وأم سلمة ، فتدل على أن النبي (صلى الله عليه وآله) خاطب الأصحاب ، وقال بأن هذه الحادثة ستقع فيهم .^(٣)

٢ - صحيح البخاري ، كتاب الرقاق ، باب الحوض : ٤ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ح : ٦٥٨٧ .
٣ - صحيح البخاري : ٤ / ٢٠٦ ح : ٦٥٨٥ ، ٦٥٨٦ ، صحيح مسلم : ١ / ١٣٣ ح : ٢٤٧ ، سنن الترمذي : ٣٢١ ح : ٣١٦٧ ، المصنف لابن أبي شيبة : ٧ / ٤٥٥ ح : ٣٧١٧٧ ، مسند أحمد : ٢ / ٤٥٤ ح : ٩٨٥٦ ، ٢٨ / ٣ ح : ١١٢٣٦ ، ٥ / ٣٨٨ ، ٣٩٣ ، ٤٠٠ ، ٤١٢ ح : ٢٣٣٣٨ ، ٢٣٣٨٥ ، ٢٣٤٤١ ، ٢٣٥٤٤ ، مصباح الزجاجة : ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، الجامع لمعمر بن راشد : ١١ / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، المعجم الأوسط : ١ / ١٢٥ ، ٢١٢ ح : ٣٩٧ ، ٦٨٧ ، المسند المستخرج : ١ / ٣٠٨ ح : ٥٧٩ ، البحر الزخار : ٨ / ١٤٩ ح : ٣١٦٨ ، مسند ابن راهويه : ١ / ٣٧٩ ح : ٤٠٣ ، مسند الشاميين : ٢ / ٣١٧ ح : ١٤١٣ ، الأحاد والمثاني : ٥ / ٣٥١ ح : ٢٩٣٢ ، ذم الكلام وأهله : ٥ / ٢٤ - ٤١ ح : ١٣٦١ - ١٣٧٢ ، الفردوس بمأثور الخطاب : ٣ / ٤٤٤ - ٤٤٥ ح : ٥٣٦٢ ، ٤ / ٣٦٧ ح : ٧٠٦٥ ، مسند عمر بن الخطاب : ١ / ٨٦ ، الفتن لنعيم بن حماد : ١ / ٨٧ ، ١٧٤ ح : ٢٠٠ ، ٤٦٠ ، الزهد لابن المبارك : ١ / ١٢١ ح : ٤٠٤ ، الترغيب والترهيب : ٤ / ٣٢٣ ح : ٥٣٠٤ ، وقد أوردنا رواياتهم مع ذكر مصادرها بشكل أوسع في [الهجرة إلى الثقلين] فراجع : ١٧٥ .

نعم إن كلمة « أصحّابي » وإن وردت في لفظ للبخاري من حديث ابن عباس ، إلا أنّ البخاري رواه عنه بأربعة ألفاظ أخرى في صحيحه ، وجاءت في الجميع كلمة « أصحابي » . هذا ، مع أنّ المذكور في روايات كلّ من الطيالسي وابن أبي شيبة وأحمد بن حنبل ومسلم والترمذي والنسائي وابن حبان والطبراني والحاكم وأبي إسماعيل الأنصاري عن ابن عباس هو لفظ « أصحابي » .^(٤)

وكذلك حديث أنس بن مالك ؛ فإنّه وإن جاءت في لفظ مسلم كلمة « أصحّابي » ، إلا أنّ المذكور في روايات كلّ من ابن أبي شيبة وأحمد بن حنبل وعبد بن حميد وأبي يعلى وأبي إسماعيل هو لفظ « أصحابي » . وأمّا لفظ البخاري عن أنس فهو متضمن لكل واحد منهما ؛ « أصحابي » و « أصحّابي » .^(٥)

وكذلك حديث عبد الله بن مسعود ؛ فإنّه وإن كان المذكور في لفظ لأحمد وابن ماجه وفي لفظين للشاشي هي كلمة « أصحّابي » ، إلا أنّ أحمد رواه بستة ألفاظ ، والشاشي بأربعة ألفاظ أخرى ، والبخاري بثلاثة ألفاظ ، والبخاري بلفظين ، ومسلم والطبراني وأبو إسماعيل ، والمذكور في جميعها هي كلمة « أصحابي » .^(٦)

٤ - صحيح البخاري : ٢ / ٤٥٩ ، ٤٩٠ ح : ٣٣٤٩ ، ٣٤٤٧ ، ٣ / ٢٦١ ، ٢٢٦ - ٢٢٧ ح : ٤٧٤٠ ، ٤٦٢٥ ، ٤٦٢٦ ، ٤ / ١٩٦ ح : ٦٥٢٦ ، صحيح مسلم : ٢ / ٦٤٨ ح : ٢٨٦٠ ، صحيح ابن حبان : ١٦ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ح : ٧٣٤٧ ، المصنّف لابن أبي شيبة : ٧ / ٨٦ - ٨٧ ح : ٣٤٣٩٧ ، مسند أحمد : ١ / ٢٣٥ ، ٢٥٣ ح : ٢٠٩٦ ، ٢٢٨١ ، سنن النسائي : ٤ / ١١٧ ح : ٢٠٨٧ ، السنن الكبرى له : ١ / ٦٦٨ ح : ٢٢١٤ ، ٦ / ٤٠٨ ح : ١١٣٣٧ ، مسند الطيالسي : ١ / ٣٤٣ ح : ٢٦٣٨ ، سنن الترمذي : ٤ / ٦١٥ ح : ٢٤٢٣ ، المعجم الأوسط : ٣ / ١٨٦ ح : ٢٨٧٤ ، مسند عمر بن الخطاب : ١ / ٨٩ ، ٩٠ ، المستدرک علی الصحیحین : ٢ / ٤٨٦ ح : ٣٦٧٣ ، ذمّ الكلام وأهله : ٥ / ٣٤ - ٣٥ ح : ١٣٦٦ .

٥ - صحيح مسلم : ٤ / ١٨٠٠ ح : ٢٣٠٤ ، صحيح البخاري : ٤ / ٢٤٠٦ ح : ٦٢١١ ، المصنّف لابن أبي شيبة : ٦ / ٣٠٥ ح : ٣١٦٥٥ ، مسند أحمد : ٣ / ٢٨١ ح : ١٤٠٢٣ ، مسند أبي يعلى : ٧ / ٣٤ - ٣٥ ح : ٣٩٤٢ ، مسند عبد بن حميد : ١ / ٣٦٥ ح : ١٢١٣ ، ذمّ الكلام وأهله : ٥ / ٤١ - ٤٤ ح : ١٣٧٢ ، الفردوس بمأثور الخطاب : ٣ / ٤٤٤ ح : ٥٣٦١ .

٦ - مسند أحمد : ١ / ٣٨٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٢٥ ، ٤٣٩ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ح : ٣٦٣٩ ، ٣٨٥٠ ، ٣٨٦٦ ، ٤٠٤٢ ، ٤١٨٠ ، ٤٣٣٢ ، ٤٣٥١ ، صحيح البخاري : ٥ / ٢٤٠٤ ح : ٦٢٠٥ ، و ٦ / ٢٥٨٧ ح : ٦٦٤٢ ، صحيح مسلم : ٤ / ١٧٩٦ ح : ٢٢٩٧ ، سنن ابن ماجه : ٢ / ١٠١٦ ح : ٣٠٥٧ ، مسند الشاشي : ٢ / ٤٠ - ٤٢ ح : ٥١٦ - ٥٢٢ ، البحر الزخّار : ٥ / ١٠٦ ، ١٢٤ ، ١٦٤ ح : ١٦٨٥ ، ١٧٠٩ ، ١٧٥٧ ، المعجم الكبير : ١٧ / ٢٠١ ح : ٥٣٨ ، مسند أبي يعلى : ٩ / ١٢٦ ح : ٥١٩٩ ، ذمّ الكلام وأهله : ٥ / ٣٨ - ٤١ ح : ١٣٧١ .

وحديث أبي بكرة رواه أحمد بلفظين ، فذكر في أحدهما كلمة « أصيحابي » ، ووردت في لفظه الآخر - وكذا في لفظ ابن أبي شيبه وأبي إسماعيل الأنصاري - كلمة « أصحابي » .^(٧)
وحديث سمرة بن جندب أخرجه الطبراني بإسناده في [الأوسط] و [الكبير] بلفظ « أصحابي » .^(٨)

والحاصل : أنّ مجيء لفظ « أصيحابي » في بعض الروايات لا يستوجب اخراج الروايات المتواترة عن مضمونها ، بل هذا اللفظ أيضاً يدلّ على أنّ هؤلاء من أصحابه ، وإن جاء بصيغة التصغير الدالة على الترحم في المقام ، فتغيّر الصيغ لا يخرج المادة عن معناها اللغوي ، بل وفي بعض تلك الروايات من القرائن ما يدلّ على ذلك ، فلاحظ :
أخرج مسلم عن أنس : أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) قال : « ليردّن عليّ الحوض رجال ممّن صاحبني ، حتى إذا رأيتهم ورفعوا إليّ اختلجوا دوني ، فلاقولنّ : أي ربّ ، أصيحابي أصيحابي ، فليقالنّ لي : إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك » .

وأخرج أحمد بن حنبل في المسند عن أبي بكرة نحوه ، وجاء في لفظه : « رجال ممّن صحبني ورآني » .

فهاتان الروايتان صريحتان في أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) يقول بأنّ هؤلاء كانوا ممّن صاحبه ، كما في لفظ أنس ، أو صحبه ، كما في لفظ أبي بكرة .
وفي لفظ الشاشي من حديث ابن مسعود : « وليرفعنّ لي رجال منكم ... فأقول : ياربّ ، أصيحابي أصيحابي » ، فهذا اللفظ صريح في أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) خاطب أصحابه وأخبر بأنّ هذه الحادثة ستقع فيهم .

٧ - مسند أحمد : ٥ / ٤٨ ، ٥٠ ، المصنف لابن أبي شيبه : ٦ / ٣١٠ - ٣١١ ح : ٣١٦٦٤ ، ذمّ الكلام وأهله : ٥ / ٣٦ - ٣٧ ح : ١٣٦٩ .

٨ - المعجم الأوسط : ٦ / ٣٥١ ح : ٦٥٩٨ ، وفي طبع : ٧ / ٣١٠ - ٣١١ ح : ٦٥٩٤ ، المعجم الكبير : ٧ / ٢٠٧ ح : ٦٨٥٦ ، مجمع البحرين : ٨ / ١٢٧ - ١٢٨ ح : ٤٨٢٩ .

تنبيه : ينبغي هنا أن أشير إلى أنني كنت اعتمدت على نسخة دار الحرمين من كتاب [المعجم الأوسط] ، فذكرت في كتابي : أنّ الطبراني أخرج حديث سمرة بن جندب في [الأوسط] بلفظ (أصيحابي) وأخرجه في [الكبير] بلفظ (أصحابي) ، مع أنّ الإسناد واحد . ثم وقفت على زوائد [الأوسط] للهيتمي ، فرأيت أنّ المذكور فيه (أصحابي) ، فراجعت نسخة مكتبة المعارف من [الأوسط] ، فوجدت أنّ المذكور فيها هو (أصحابي) أيضاً . فيفهم أنّ الخطأ كان من نسخة دار الحرمين ، لا من الطبراني .

هذا ، وقد روى البخاري في لفظه المشترك عن جماعة من الصحابة هكذا : « ثم يرد عليّ الحوض رجال من أصحابي ، فيحلبون عنه ، فأقول : يا ربّ ، أصحابي ، فيقول : إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك ؛ إنهم ارتدّوا على أديبارهم القهقري ... » .^(٩)

وقد كان أكابر الصحابة يفهمون من تلك الأحاديث غير ما يفهمه هذا القائل ؛ فإنهم يفهمون أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) يريد بقوله ذلك الموجودين فيما بينهم أنفسهم ، كما تدلّ عليه الرواية الآتية :

أخرج أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والبخاري وأبو يعلى وأحمد بن محمد البرتي والطبراني وابن طهمان عن أمّ سلمة : أنّ عبد الرحمن بن عوف دخل عليها ، فقال : يا أمّ ، قد خفت أن يهلكني كثرة مالي ؛ أنا أكثر قريش مالاً ! قالت : يا بني فأنفق ، فإنّي سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول : « إنّ من أصحابي من لا يراني بعد أن أفارقه » . فخرج عبد الرحمن بن عوف فلقي عمر ، فأخبره بالذي أخبرته أمّ سلمة ، فدخل عليها عمر ، فقال : بالله أمّهم أنا ؟ فقالت : لا ، ولن أبرئ أحداً بعدك .

وأورده الهيثمي بألفاظ متقاربة في مجمعه ؛ فقال في موضع : رواه البخاري ، ورجاله رجال الصحيح . وقال بالنسبة لرواية لأحمد وأبي يعلى : وفيه عاصم بن بهدلة ، وهو ثقة يخطئ . ونسب لفظاً ثالثاً لأحمد وأبي يعلى والطبراني في الكبير . وقال المعلق على مسند ابن راهويه : صحيح ، رجاله ثقة كلهم^(١٠) .

فتحريض أمّ سلمة لعبد الرحمن بن عوف على الإنفاق ، كي لا يكون مشمولاً في تلك الأحاديث ، وذهاب عمر واستفساره عن حاله من أمّ سلمة ، يدلّ على أنّهم قد فهموا أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) لا يقصد بذلك غيرهم ، بل في قول أمّ سلمة لعمر : (ولن أبرئ أحداً بعدك) إشعار بأنّها عالمة بأسمائهم .

٩ - صحيح البخاري : ٥ / ٢٤٠٧ ح : ٦٢١٤ .

١٠ - مسند أحمد : ٦ / ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ح : ٢٦٥٣٢ ، ٢٦٥٩١ ، ٢٦٦٦٣ ، ٢٦٧٠١ ، ٢٦٧٣٦ ، مسند ابن راهويه : ٤ / ١٤٠ ح : ١٩١٣ ، مسند أبي يعلى : ١٢ / ٤٣٦ ح : ٧٠٠٣ ، مسند عمر ابن الخطاب : ١ / ٩٠ - ٩٢ ، المعجم الكبير : ٢٣ / ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٩ ، ٣٩٤ ح : ٧١٩ ، ٧٢٤ ، ٧٥٥ ، ٩٤١ ، سير أعلام النبلاء : ١ / ٨٢ ، مجمع الزوائد : ١ / ١١٢ و ٩ / ٧٢ ، زوائد الأجزاء المنثورة على الكتب الست المشهورة : ٧٩٥ ح : ١٠٩٨ ، وعن مشيخة ابن طهمان (١٤٣) .

وأما دعوى ; أنهم كانوا من الذين قالوا آمناً بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم فهي أيضاً مخالفة للأحاديث ; لأنه جاء فيها : إنهم ارتدوا على أعقابهم القهقري بعد النبي (صلى الله عليه وآله) ، فلو لم يكن هناك إيمان فكيف يحصل الارتداد ؟ ! والبعديّة تدلّ على أنّ ما يحصل فيما بعد مغاير لما كان عليه من قبل .

هذا ، ولو قبلتم إيمانهم ولو في أواخر عهد الرسالة لكان كافياً لحصول المطلوب ، ويكون إبطالاً لقاعدتكم القائلة بعدالة جميع الصحابة الذين قتلتم بأنهم من رأى النبي أو رآه النبي وهو مؤمن . مع أنه قد ثبت عن النبي (صلى الله عليه وآله) : أنه خاطب أصحابه بما يدلّ على ذلك في يوم أحد أيضاً .

فقد قال الواقدي في [المغازي] : وكان طلحة بن عبيد الله وابن عباس وجابر ابن عبد الله يقولون : صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) على قتلى أحد ، وقال : « أنا على هؤلاء شهيد » ، فقال أبو بكر : أليس إخواننا أسلموا كما أسلمنا ، وجاهدوا كما جاهدنا ؟ قال : « بلى ، ولكن هؤلاء لم يأكلوا من أجورهم شيئاً ، ولا أدري ما تحدثون بعدي » ، فبكى أبو بكر ، وقال : إنا لكاننون بعدك !

ورواه الإمام مالك بن أنس في [الموطأ] عن أبي نضر مولى عمر بن عبيد الله مرسلأ .^(١١)

هذا كله ، مع أنه قد جاء في بعض الروايات أنّ المراد بالسابقين الأولين في الآية هم ستة نفر : عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) وحمزة وعمار وأبو ذرّ وسلمان والمقداد .^(١٢)

ومن الآيات التي استدلوا بها على عدالة الصحابة قوله تعالى : (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا * وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا) .^(١٣)

١١ - الموطأ : ٢ / ٤٦١ - ٤٦٢ ح : ٣٢ ، المغازي : ١ / ٣١٠ .

١٢ - شواهد التنزيل : ١ / ٢٥٤ - ٢٥٦ ، ح : ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٦ .

١٣ - الفتح : ١٨ - ١٩ .

فالأية تدلّ على أنّ الله رضي عن المؤمنين الذين بايعوا النبيّ (صلى الله عليه وآله) تحت الشجرة ، الذين كان تعدادهم ألفاً وأربعمئة شخص ، كما في أكثر الروايات ، فرضاه عزّوجلّ يدلّ على عدالتهم ، كما تقدّم في الآية السابقة .

ويجاب بأنّ رضا الله كان بخصوص الذين يصدّق عليهم وصف الإيمان على كماله وتمامه ، أي المؤمنين الذين وصفهم الله بقوله : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصّٰدِقُونَ) .^(١٤) فبعد علمنا بوقوع بعض الصّحابة بُعيد ذلك في الشكّ والريب - فمثلاً : قد ورد في الصحيح أنّ الخليفة الثاني قال : (والله ما شككت منذ أسلمت إلا يومئذ)^(١٥) أي يوم صلح الحديبية - نفهم أنّ الله - عزّوجلّ - لم يُرد بالآية عموم الصّحابة ، بل أراد منها من وصفهم في الآية المذكورة .

ويمكن ردّ ذلك بأنّ ظاهر الآية العموم ، فالاستثناء بحاجة إلى الدليل ، وليس هناك ما يصلح لأن يكون مخصّصاً لعمومها ، وإرادة أعلى رتبة الإيمان في آية لا تنافي إرادة الإيمان الأعمّ في آية أخرى ، وقد ذكر الله الإيمان في عدّة مواضع من كتابه وأراد به ما يعمّ جميع مراتب الإيمان .

ويجاب : بأنّه لو سلّم ذلك ، فلا يلزم منه وصولهم إلى درجة العصمة ؛ بحيث يستحيل صدور ما ينافي العدالة منهم ، وليس هناك أيّ تناف بين رضا الله تعالى عند وجود سببه ، وبين سخطه عند صدور موجبه ، ولو على مورد واحد ، كما لا تنافي بين الإيمان والارتداد من شخص واحد . وقد أشار الله - عزّوجلّ - إلى ذلك بُعيد ذكره لفضيلة تلك البيعة مباشرة بقوله : (فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ) .^(١٦)

هذا ، وقد كان فيما بين الذين بايعوا تحت الشجرة من نصب في مقابل عليّ (عليه السلام) الحرب والعداوة بعد وفاة النبيّ (صلى الله عليه وآله) ، وسيأتي في الأحاديث المتواترة : أنّ عدوّ عليّ (عليه السلام) عدوّ لله تبارك وتعالى .

وقد كان فيما بين هؤلاء من صرّح النبيّ (صلى الله عليه وآله) بكونه من أهل النّار ، كأبي الغادية قاتل عمّار بن ياسر ؛ حيث جاء في الحديث الصحيح : « قاتل عمّار وسالبه في النار » .

١٤ - الحجرات : ١٥ .

١٥ - راجع الهجرة إلى الثقلين : ١١٣ - ١١٨ .

١٦ - الفتح : ١٠ .

وجاء في الحديث الحسن : « من عادى عماراً عاداه الله ومن أبغض عماراً أبغضه الله » .
وقد ورد في ذلك عن جماعة من الصحابة ، منهم : عثمان بن عفان ، وعمرو ابن
العاص ، وعبد الله بن عمرو ، وأسامة بن زيد ، وخالد بن الوليد ، وأم سلمة .^(١٧)
وسياتي ما رواه البخاري وغيره ؛ من أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) قال : « ويح عمار ! تقتله
الفئة الباغية ، يدعوهم إلى الجنة ، ويدعونه إلى النار » .^(١٨)
ورغم جميع تلك النصوص فإنّ ابن حزم - بعد أن حكم أنّ عليّاً (صلى الله عليه وآله) كان على
الحقّ ، وأنّ له أجرين ، وبعد أن اعترف بكون قتاله مع هؤلاء البغاة كان فرضاً من الله
بنصّ القرآن ، وبعد أن اعترف بصحّة حديث : « تقتل عماراً الفئة الباغية » - قال :

١٧ - مسند أحمد : ٤ / ٨٩ ، ٩٠ ، ١٩٨ ، الأحاد والمثاني ، ١٠٢٢ ، ح : ٨٠٣ ، المستدرک : ٣ / ٣٩١ ، ٣٩٨ ، وفي
طبع : ٣ / ٤٣٧ ، ح : ٥٦٦١ ، الطبقات الكبرى : ٣ / ٢٦١ ، وفي طبع : ٣ / ٢٥٣ ، المعجم الأوسط : ٩ / ١٠٣ ،
ح : ٩٢٥٢ ، مجمع الزوائد : ٧ / ٢٤٤ ، و ٩ / ٢٩٣ ، ٢٩٧ ، الإصابة : ٤ / ٤٧٣ - ٤٧٤ ، م : ٥٧٢٠ ، سير أعلام
النبلاء : ١ / ٤١٥ ، ٤٢٠ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، كنز العمال : ١١ / ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ح :
٣٣٥٢٢ ، ٣٣٥٣٤ ، ٣٣٥٤٤ ، ٣٣٥٤٥ ، ٣٣٥٤٧ ، ٣٣٥٤٩ ، ٣٣٥٥٢ ، ٣٣٥٥٤ ، ٣٣٥٥٧ ، ٣٣٥٦٣ ، منهاج
السنة : ٦ / ٢٠٥ ، ٣٣٣ و ٧ / ٥٥ - ٥٦ .

١٨ - صحيح البخاري : ١ / ١٦١ ح : ٤٤٧ ، ٢ / ٣٠٩ ح : ٢٨١٢ ، صحيح ابن حبان : ١٥ / ٥٥٣ - ٥٥٥ ح :
٧٠٧٨ ، ٧٠٧٩ ، المصنّف لابن أبي شيبة : ٦ / ٣٨٨ ح : ٣٢٢٣٧ مسند أحمد : ٣ / ٩٠ - ٩١ ، وفي طبع : ١٨ /
٣٦٧ - ٣٦٨ ح : ١١٨٦١ ، المعجم الكبير : ١٢ / ٣٠١ ح : ١٣٤٥٧ ، تاريخ مدينة دمشق : ٤٣ / ٤٦ ، ٤١٣ ، مجمع
الزوائد : ٧ / ٢٤٣ ، دلائل النبوة للبيهقي : ٢ / ٥٤٦ - ٥٥٢ ، سير أعلام النبلاء : ١ / ٤١٥ ، ٤١٩ - ٤٢١ .